كلية دجلة الجامعة
قسم المحاسبة
Ahmed.mutlak@duc.edu.iq

فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 - 2020

أحمد سعد مطلك
Ahmed S. Mutlag

الخلاصة:

احدى سياسات الاقتصاد العامة للبلد هي السياسة النقدية التي تعتد قراراتها إجرائية مهمة وفعالة في تسيير الاقتصاد المحلي في اغلب بلدان العالم،كما يعد استخدامها الرشيد في تنفيذ المعالجة والحد من ظاهرة التضخم اجراء فعال ذو تأثيرواضح على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

حيث ان التطورات الحاصلة في الوقت الحاضرللإجراءات التابعة للسياسة النقدية أصبح لها دورا مهما في التأثير على عدة قطاعات منها الإنتاجية والمالية والمصرفية ولأهمية قراراتها النقدية،أعد البحث ليبين الدورالفعال للسياسة النقدية في العراق للحد من ظاهرة التضخم.

تناول المبحث الاول استعراضا للإطار النظري حول السياسة النقدية من خلال مفهومها و انواعها ووسائلها، والتطرق إلى الاهداف التي تسعى اليها السياسة النقدية والأغراض الوسيطة التي يتم من خلالها المعالجة للتقلبات والصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها الأسوق النقدية والسلعية. إمـا المبحث الثاني فقد تناول التحديات التي تواجه السياسة النقدية،إمـا المبحث الثالث فقد خصص لمفهوم ظاهرة التضخم والتأثيرات المترتبة عليها اجتماعياً و اقتصادياً وبالأخص ما بعد عام 2003 حيث تعد تغيير جذريا سياسيا مما ادخل الاقتصاد العراقي في مرحلة جديدة واضحة من خلال اقتصاد منفتح داخلياً وخارجياً وارتفاع الصادرات النفطية التي من خلالها تمت المعالجة للعجز المالي في الموازنة العامة للدولة الذي كان متزامنا معها طوال عقدين من الزمن.

كما تم الاعتماد في البحث على عدد من المصادرالاجنبية والعربية فضلاً عن الدوريات والبحوث والشبكة الدولية للمعلومات، وختم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات والتي من اهمها ضرورة استخدام السلطات النقدية في العراق للأدوات النوعية والكمية لمعالجة معدلات التضخم والمحافظة على قوة الشراء للدينارالعراقي والثبات النسبي للأسعارالمحلية.

وجاء اصدارقانون البنك المركزي المرقم 56 في سنة 2004 تأكيد على استقلالية البنك للتطبيق المناسب لسياسة وتحقيق الأهداف التي يسعى للمحافظة على استقرارالأسعاروالقيمة النقدية للعملة وخفض معدلات التضخم وبما ينسجم مع إعادة الاعماروتحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:
السياسة النقدية، التضخم، الموازنة العامة، الادوات النقدية، القوة الشرائية للعملة.

Abstract

One of the country's general economic policies is the monetary policy, whose procedural decisions are important and effective in managing the local economy in most countries of the world, and its rational use in implementing treatment and reducing the phenomenon of inflation is an effective measure with a clear impact on .the political, social and economic levels

As the developments taking place at the present time for the procedures related to monetary policy have become an important role in influencing several sectors, including productivity, financial and banking and for the importance of its monetary decisions. The research was prepared to show the effective role of monetary policy in Iraq to reduce the phenomenon of inflation. The first topic dealt with a review of the theoretical framework on monetary policy through its concept, types and means, and to address the objectives pursued by monetary policy and the intermediate purposes through which the treatment of fluctuations and economic shocks to which the monetary and commodity markets are exposed. As for the second topic, it deals with the challenges facing monetary policy, while the third topic is devoted to the concept of the phenomenon of inflation and its social and economic effects, especially after 2003, where it is a radical political change, which introduced the Iraqi economy into a new and clear stage through an open economy internally and externally and the rise in oil exports. Through it, the fiscal deficit in the state's general budget, which has been in sync with it for two decades, was addressed. The research was also relied on a number of foreign and Arab sources as well as periodicals, research and the international network of information, and the research concluded with a number of conclusions and recommendations, the most important of which is the need for the monetary authorities in Iraq to use qualitative and quantitative tools to address inflation rates and maintain the . purchasing power of the Iraqi dinar and the relative stability of local prices

The issuance of the Central Bank Law No. 56 in 2004 came as an affirmation of the independence of the bank for the appropriate application of the policy and the achievement of objectives that seek to maintain price stability and the monetary value of the currency and reduce inflation rates in a manner consistent with recon- .struction and economic development

:Key Words

.Monetary policy, inflation, the general budget, monetary tools, the purchasing power of the currency

المقدمــة

يعد التضخم (الارتفاع العام في مستوى الاسعار بالأجل الطويل) كظاهرة نقدية له من الأثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية وكون هذه الظاهرة تعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم فأنه من الصعب حصر اثارها، لذلك فهي تعد مؤشراً اقتصادياً مهم تهدف من خلالها السياسات الاقتصادية الى تحقيق الاستقرار السياسي نظرا لانعكاساته على رفاهية المستهلكين والقدرة الشرائية ونمط الانفاق والادخار الخاصة بالأفراد وكذلك التأثير على نسبة معدلات الاستثمار لذلك تعد السياسة النقدية هي الأداة المثلى التنفيذية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال السيطرة على مؤشرات اقتصادية عديدة ترتبط بالأوضاع والظروف للعملة المحلية فأن السياسة النقدية تمثل الأداة التنفيذية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في العديد من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بظروف وأوضاع العملة داخليا مثل معدل التضخم أما خارجيا فأنها ترتبط بسعر الصرف .

وغالباً ما تسعى الدول بالتحكم في معدلات التضخم وتحقيق الانضباط للسياسة النقدية من خلال (السياسة المالية والنقدية)،والتوجه نحو المرونة في أسعار الصرف وتحفيز الاستثمار من خلال سياسة نقدية توسعية تؤسس على تسهيلات القروض لمنظمات الاعمال والمستثمرين لتحقيق حالة من النمو الاقتصادي .

اهداف البحث :

يهدف البحث الى ما يلي:

1. بيان دور السياسة النقدية في مواجهة التضخم مقارنة بالسياسة المالية كون الأولى تتمتع بعدة خصائص أبرزها المرونة وتأثيرها على حجم الائتمان المتاح والتكاليف والشروط الخاضعة لمنح الائتمان وليس وفق رغبات رجال الاعمال او الحكومة وذلك بغيه تحقيق الاستقرار الاقتصادي،اما السياسة المالية سواء قدر تعلقها بالنفقات والايرادات وخاصة الضرائب التي تستوجب التشريعات حيث يصعب استحصالها بسبب ضغط المستفيدين من النفقات العامة أو بسبب الذين يتحملون العبء الضريبي .

2. تشخيص الإخفاق والنجاح للسياسة النقدية لما بعد 2003 والتقييم لكفاءة الأدوات الحديثة التي تم استخدامها المتمثلة بمزاد العملة والسندات والحوالات والتسهيلات التي ساهمت في التضخم الى حد ما.

مشكلة البحث :

على الرغم من حصول البنك المركزي على الاستقلالية بموجب قانون 56 لسنة 2004 , الا ان السياسة النقدية بقيت مرتبكة وتتسم بضعف كفاءة الاداء في السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم النمو الاقتصادي .

فرضيات البحث :

لم تتمكن السياسة النقدية من اداء دوراً فعالاً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو وكبح جماح التضخم لضعف الادوات التقليدية والحديثة التي استخدمت الى جانب غياب التنسيق بينهما وبين السياسة المالية مما جعل السياسة النقدية في اغلب الاحيان تكون تابعة للسياسة المالية .

منهجية البحث :

انتهج البحث منهج وصفي - تحليلي عن طريق الارقام والاحصائيات المتوفرة لإظهار وتقييم النتائج المتحققة من خلال تنفيذ السياسة النقدية لبيان الاخفاقات والتحديات التي تواجهها .

الحدود الزمانية والمكانية :

1. الحدود الزمانية : يشمل البحث الفترة بعد الاحتلال 2003 – 2020 .

2. الحدود المكانية : ينصب البحث على دراسة الو اقع للسياسة النقدية في العراق وفعاليتها في المعالجة لظاهرة التضخم .

المبحث الاول: السياسة النقدية : الأهداف وخصوصيتها في العراق

أولاً- أهداف السياسة النقدية:

أن من أبرز الاهداف العامة للسياسة النقدية في العراق ما يأتي :

1. استقرار الأسعار: يرتبط الاستقرار الاقتصادي بارتباط استقرار مستوى الأسعار وعرض النقود،إضافة الى أن استقرار الأسعار من شأنه تحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي .

2. رفع مستوى الاستخدام : وتشغيل اليد العاملة باعتبارها احد الأهداف المهمة للسياسة الاقتصادية إذ يسهم توظيف الموارد البشرية للحد من البطالة و أثارها السلبية على الاقتصاد .

3. زيادة معدل النمو الاقتصادي : وذلك من خلال زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي ورفع معدل الدخل الفردي وتحسين مستوى معيشة الأفراد إضافة الى تهيئة الموارد من النقد الأجنبي للمساهمة في احداث تنمية اقتصادية .

4. توازن ميزان المدفوعات : والذي هو المرأة التي تعكس حجم الايرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات بين الدولة والعالم الخارجي , حيث تسعى السياسة النقدية الى المحافظة على التوازن بغية حصولها على احتياطي للنقد الأجنبي وبأعلى قدر ممكن لما له من أثار ايجابية على الاقتصاد الوطني .

5. استقرار سعر الصرف : تعاني بعض الدول انخفاض عملتها المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى كالدولار حيث يكون تأثيرها بشكل مباشر على سعر السلعة المستوردة مما يؤدي الى عدم الاستقرار في الأسعار لارتباطها بأسعار الصرف الأجنبية .

ثانيا- أدوات السياسة النقدية :

تعتمد السياسة النقدية مجموعة من الأدوات المستخدمة من قبل البنك المركزي ومن أهمها :

1 - الأدوات الكمية أو الأدوات غير المباشرة وهي :

أ- الاحتياطي القانوني .

ب- سعر الخصم.

ت- عمليات السوق المفتوحة.

2 - الأدوات النوعية أو الأدوات المباشرة وهي :

أ- معدلات الفائدة .

ب- الاقتراض .

ت- الأقناع الادبي .

ث- التقلبات الصادرة من البنك المركزي .

ومن الممكن القول أن الأدوات النوعية هي الأكثر استخداما من قبل السلطات النقدية وخاصة في البلدان الأقل نمواً بسبب تخلف الجهاز المصرفي وأسواق المال وقلة الوعي المصرفي وعدم أنتشار العادات المصرفية . (الابراهيمي،2020 : 74)

السياسة النقدية في العراق وخصوصيتها بعد 2003

ابصر العراق في سياسته النقدية بعد عام 2003 الى خضوعه للقرارات السياسية وخاصة بما يتعلق بالإصدار النقدي المتبع من قبل البنك المركزي باعتباره ممثل للر افعة المالية لتمويل العجز في الموازنة بدون قيود وبالشكل المفرط مما أنتج عنه الزيادة في عرض النقد،ومن ثم ارتفاع في مستويات الأسعار (التضخم)،وهنا يجدر الإشارة الى إن طريقة التمويل بالعجز من شأنها ان تؤدي الى ضياع فرص النمو الاقتصادي في القطاعات الحقيقية وتوليدها لضغوط تضخمية تؤثر على مستوى معيشة الأفراد , خاصة اذا ما علمنا أن البيئة العر اقية بعد الاحتلال (ونظرا لانتشار السلاح وعدم الاستقرار) كانت بيئة طاردة للاستثمار المحلي والأجنبي وجاذبة للمضاربات بسبب تأثيرات التضخم . (بندر،2018 :17)

ومن المؤكد إن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد في الأساس على الايرادات النفطية والتي تمثل أكثر من 90%،فأي صدمة عرض تحدث في الأسواق العالمية للنفط تؤثر مباشرة على الاقتصاد من خلال تأثيرها على الايرادات ومن ثم الموازنة العامة للدولة , حتى أن العملة المحلية قد تأثرت سلباً مما أدى الى استخدام الدولار كخزين للقيمة أو وسيط

للمبادلة وهو ما يعرف (بالدولرة) , أو احلال النقد الأجنبي محل النقد المحلي وهو ما يشكل احد التحديات السلبية أمام السلطات النقدية متمثلة بالبنك المركزي المسؤول عن ايجاد الحلول الجذرية لتلك المشكلة ونظرا لمحدودية فاعلية السياسة النقدية فقد تفاقمت المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ومن بين اهم المؤشرات على ذلك هي :

شكل رقم (1) مؤشرات المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي

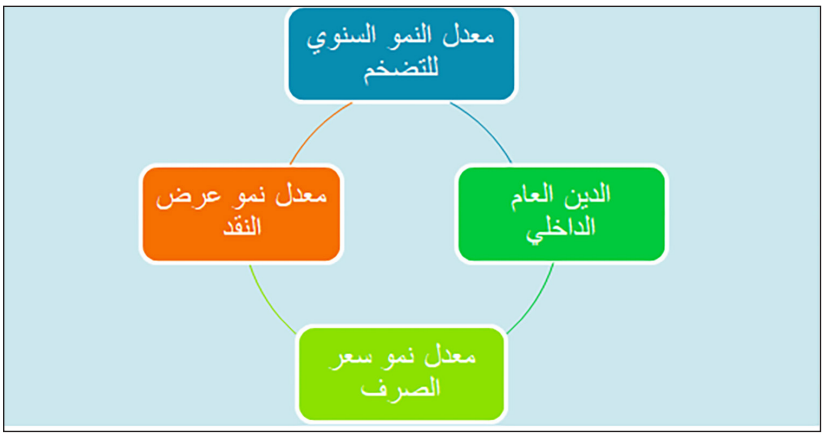

المصدر: من أعداد الباحث.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه السياسة النقدية

أولاً - استقلالية البنك المركزي العراقي :

تعد الاستقلالية في العراق للسياسة النقدية بعد 2003 من أبرز الأحداث التي تميزت بها،حيث استطاع البنك المركزي العراقي الحصول على هذه الاستقلالية وفق قانون 56 لعام 2004 والذي اتسم بثلاث نقاط أساسية هي : (البنك المركزي العراقي – مجلة الدراسات النقدية والمالية،عدد خاص،2018) .

1 - إيقاف الاقتراض الحكومي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

2 - عدم الخضوع لأوامر الحكومة في التسيير لأدوات السياسة النقدية .

3 - خضوع الحسابات لمدقق خارجي وفق معايير التدقيق الدولية للبنوك المركزية .

ولا يمكن لهذه الاستقلالية نفي التعاون والمشورة مع الحكومة بغية تحقيق أهداف البلد الاقتصادية , ويعد البنك المركزي العراقي المسؤول أمام السلطة السياسية عند حدوث أي خطا يهدد بسلامة الاستقرار النقدي،كما إن النجاح للبنك المركزي العراقي المسؤول عن رسم سياسة نقدية يتوقف الى حد بعيد على وجود السياسة الواضحة لمعالجة الفجوة التضخمية ولأسعار الصرف .... الخ.

وقد اعتمدت السياسة النقدية على الأدوات الكمية غير المباشرة (الاحتياطي القانوني , السوق المفتوحة , سعر الخصم)،أضافة الى أدوات مقترحة مثل مزاد العملة الاجنبية .

وقد أستخدم سعر الصرف للدينار وسعر الفائدة باعتبارهما أهم الأدوات للحد من التضخم والتقليل من السيولة . (البنك المركزي العراقي مجلة الدراسات النقدية والمالية،عدد خاص،2018) .

ثانيا - أثر السياسة النقدية والسياسة المالية في النمو الاقتصادي :

إن القانون العراقي للبنك المركزي المرقم 56 لسنة 2004 منحة صفة الاستقلال لاتخاذ القرارات كذلك القيام

بإقراض الحكومة أو الهيئة التابعة للدولة وبالشكل المباشر مستثنى منها الشراء للأوراق الحكومية في أطار العمليات للسوق المفتوحة،وقيام البنك المركزي باللجوء الى استخدام أدوات مستخدمة عديدة غير مباشرة الى جانب أدوات تقليدية للتقييد بالسياسة النقدية،والتي امتثلت بالاتي :

1. التسهيلات القائمة : لمنح الأمان للمصارف في إدارة الفائض لديها من السيولة تم البدء بالاعتماد على التسهيلات القائمة ومنذ أواسط عام 2004 وضمن المعدل المعتدل لأسعار الفائدة، علاوة على ذلك السيطرة على سيولة المصارف التجارية وتسهيل أدارتها والتفعيل لأداة سعر الفائدة في ظل قصور سوق المال المتطورة إضافة الى التشجيع للبنوك التجارية للتعامل فيما بينها دون الاكتفاء في الشأن مع البنك المركزي.

2. مزاد ات العملة الاجنبية (الدولار) : تم اتباعها في الر ابع من تشرين الأول لعام 2003 والعمل مستمر الى الوقت الحالي والهدف منه الحد من التجاوز الز ائد في المعروض النقدي والسيطرة على حجم السيولة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية والاستقرار في قيمة النقود المحلية من خلال سعر الصرف التوازني علاوة على ذلك التوحيد في السعر للصرف الأجنبي في العراق وتحقيق الانسجام في آلية سوق الصرف عن طريق الاشباع لرغبة السوق للعملة الأجنبية إضافة الى الاحتياجات لتمويل الاستيراد التي يحتاجها السوق العراقي للقطاع الخاص ورفع قدرة الدينار العراقي الشر ائية وما ينعكس عليه من التحسين للقيمة الحقيقية للدخل , إما ما يختص بالمصارف فأن هذه الأداة بإمكانها توفير الموارد بالعملات الأجنبية التي تمكنها من الفتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإجراء العمليات التحويلية للمبالغ بالعملات الأجنبية . (الابراهيمي،باسم عبد الهادي،2020 :87) .

أما ما يخص البنك المركزي في اتخاذه الإجراءات التي تمكنه من السيطرة على عرض النقد فقد قام بإصدار عملة جديدة بدلا عن العملة القديمة تمكن الافراد من تعزيز الثقة بها , كما مكنت سياسة التحرير لسعر الفائدة من الزيادة لنسبة الودائع الجارية الى اجمالي عرض النقد وزيادة ثقة الأفراد بالجهاز المصرفي لاستقرار القيمة للعملة , مما أدى الى استقرار الطلب على النقد،علاوة على الغاء ظاهرة تعدد سعر الصرف للدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية , ولغرض السيطرة على العرض النقدي قام البنك المركزي رفع سعر الفائدة الى 16% عام 2006 لسحب أكبر كمية من النقد لدى الجمهور, الا انه هذا الاجراء أثر تأثير سلبي على القطاعات الخاصة من خلال أحجام المستثمرين عن الاقتراض نسبة الى الفو ائد المرتفعة .

وفي عام 2008 قرر البنك المركزي خفض معدل الفائدة الى 15% بسبب تحسين سعر صرف الدينار مقابل الدولار عن طريق المزاد لبيع الدولار, كما تم تخفيض سعر الفائدة من قبل البنك المركزي عام 2009 الى 14% انطلاقا من حرص البنك المركزي في الاسهام بتحفيز نمو اقتصادي من خلال التوفير للائتمان المناسب لنشاطات القطاع الخاص , فقد تم تخفيض سعر الفائدة نحو 6% عام 2010 ثم الى 4% من العام نفسه . (البنك المركزي العراقي – مجلة الدراسات النقدية والمالية،عدد خاص،2018) .

أما فيما يخص سعر الصرف حيث بدأ سياسة البنك المركزي بالتدخل في أسواق الصرف عام 2005 بعدما اتبع العراق نظام سعر الصرف المعوم من خلال استخدام سياسة متشددة عارضا الدولار للبيع بهدف معالجة التضخم المفرط الذي بلغ معدلات عالية في عام 2003 نتيجة تدهور سعر صرف للدينار مقابل العملات الأخرى بسبب السياسة التي اتبعتها سلطات الاحتلال والتي ساهمت في تآكل القوة الشر ائية للنقد لدى الحكومة والأفراد , وقد تمكن البنك المركزي من التحسين ورفع سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار من 1500 دينار للدولار عام 2005 الى نحو 1120 دينار نهاية عام 2008 , وقد كان توفير الاحتياطي من النقد الأجنبي الأثر الأكبر لتحسن سعر صرف الدينار الرسمي وتقاربه من أسعار الصرف الموازية , على الرغم من أن نتائج هذه الاحتياطات لم تنتج من تحسن اداء الاقتصاد بقدر ماهي نتيجة للعو ائد النفطية من الصادرات المتز ايدة جراء ارتفاع الاسعار للنفط في الأسواق العالمية .

وفي عام 2014 واجهت السياسة النقدية التحديات في عملية التحقيق للاستقرار الاقتصادي والمالي في ظل انعدام

الوضع الامني والافتقار للاستقرار السياسي الذي كان له أثر واضح على فاعلية الأدوات المستخدمة من قبل السلطة النقدية . (صالح، مظهر محمد ،2007 : 12)

وفي عام 2016 فقد اتخذ البنك المركزي بعض الإجراءات الاقتصادية والمالية بهدف تقديم الدعم للاقتصاد في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها البلد , اذ اعتمدت السلطة النقدية نظام الحفاظ على ربط الدينار بالدولار لما يوفره من ركيزة اساسية في البيئة تتسم بدرجة كبيرة من عدم الادراك وعدم التأكد وضعف القدرات في مجال مكافحة الارهاب , والوضع الحرج الذي عانت منه الحكومة ففسحت المجال امام السياسة النقدية لتتخذ حزمة من الاجراءات لا جل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي و انتشال الاقتصاد من الانهيار. والجدول الاتي يبين التطورات الحقيقية والنقدية في العراق للفترة من 2003 – 2020

جدول رقم (1) التطورات الحقيقية والنقدية في العراق للفترة من 2003 – 2020

السنة	GDP مليون دينار	نمو GDP %	عرض النقد الضيق مليون دينار	نمو عرض النقد الضيق %	نسبة عرض النقد GDP %	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
2003	29585788.6	--	5773601	--	19.5	1936	1963
2004	53235358.7	79.9	10148626	75.7	19.1	1453	1453
2005	73533598.6	38.1	11399125	12.3	15.5	1469	1472
2006	95587954.8	29.9	15460060	35.6	16.2	1467	1475
2007	111455813.4	16.6	21721167	40.5	19.4885904	1255	1267
2008	157026061.6	40.8	28189934	29.7	18.0	1193	1203
2009	130643200.4	16.8-	37300030	32.3	28.5	1170	1182
2010	162064565.5	24.0	51743489	38.7	31.9277004	1170	1185
2011	217327107.4	34.0	62473929	20.7	28.7464964	1170	1196
2012	254225490.7	16.9	63735871	2.0	25.070606	1166	1233
2013	273587529.2	7.6	73830964	15.8	26.9862315	1166	1232
2014	266332655.1	2.6-	72692448	- 1.5	27.2938547	1166	1214
2015	194680971.8	26.9-	65435425	- 10.0	33.6116182	1182	1247
2016	196924141.7	1.1	75523952	15.4	38.3517995	1182	1275
2017	221665709.5	12.5	76986584	1.9	34.7309397	1184	1258
2018	689188740.0	210.9	77828984	1.09	11.2928403	1190	1209
2019	276157867.6	59.9-	86771000	11.5	31.4207959	1190	1196
2020	219768798.4	20.4-	103353556	19.1	47.0283119	1450	1234

المصدر (1) : الجمهورية العر اقية- وزارة التخطيط –جهاز المركزي الاحصائي, للمجموعة الاحصائية السنوية للأعوام 2020-2003.

(2) : النشرة السنوية للأعوام 2010-2003، البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث ,

• (نسب النمو) : تم احتسابها من قبل الباحث وفق المعادلة الحالي – السابق / السابق * 100%

المبحث الثالث: التضخم في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

أولاً- العوامل المؤثرة على التضخم :

بعد عام 2003 كان للعوامل الخارجية دور كبير في التأثير على معدل التضخم بسبب الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي للعراق , حيث إن اغلب المكونات للسلة الاستهلاكية هي استيرادية،الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات السعرية في العالم سلباً أو ايجابياً, إذ سجلت نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته 26.7% بحسب تقرير البنك المركزي العراقي لعام 2012 الامر الذي انعكس في زيادة الضغوط في حال ارتفاع الأسعار العالمية والخدمات المستوردة من الخارج .

كما لعبت ظاهرة الاغراق السلعي دورا كبيرا في شيوع ظاهرة التنافس الغير عادل , إذ يلاحظ ارتفاع في الحجم للسلع المستوردة على الحجم للمنتج المحلي الامر الذي هدد بل ساهم في القضاء على الصناعة المحلية وسيطرة الشركات والمنتجين الأجانب على السوق المحلية وفرض السياسة السعرية التابعة لهم والتي تميل الى الارتفاع وترك تأثيراتها السلبية على المستهلك،الى جانب ارتفاع نسب البطالة مما جعل الاقتصاد يعاني من ظاهرة الركود التضخمي , إضافة الى غياب أو ضعف الاستثمارات الأجنبية إذ لا وجود لشركات إنتاجية في مجال الصناعة والزراعة تستطيع استيعاب الايدي العاملة المحلية . وفيما يأتي جدول يوضح تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للسنوات 2011 – 2012 – 2013 .

جدول رقم (2) تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للسنوات 2011 –2013 2007 = 100

الاقسام	الاوزان	2011	2012	2013	معدل التغيير 1.3 %	معدل التغير 2.3 %
الاغذية والمشروبات غير الكحولية	30.059	138.4	147.4	148.0	6.9	0.4
المشروبات الكحولية والتبغ	0.720	127.5	132.1	134.7	5.6	2.0
الملابس والاحذية	7.330	126.7	136.3	144.8	14.3	6.2
السكن , المياه , الكهرباء , الغاز	31.305	140.9	153.6	159.3	13.1	3.7
التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	6.377	116.3	118.9	121.4	4.4	2.1
الصحة	2.308	148.3	157.3	164.6	11.0	4.6
النقل	11.086	109.2	106.9	106.0	(2.9)	(0.8)
الاتصال	2.926	86.5	82.4	76.7	(11.3)	(6.9)
الترفيه والثقافة	1.619	106.4	105.2	104.1	(2.2)	(1.0)
التعليم	0.989	138.4	150.6	164.0	18.5	2.9
المطاعم	1.403	133.3	141.2	148.1	11.1	4.9
السلع والخدمات المتنوعة	3.878	147.4	157.4	151.5	2.8	(3.7)
الرقم القياسي العام	100	132.1	140.1	142.7	8.0	1.9

المصدر(1) : الجمهورية العر اقية- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصائي , المجموعة الاحصائية السنوية للأعوام 2011 - 2013.

يلاحظ أن السكن والمياه والكهرباء والغاز احتل المرتبة الاولى من مساهمة في رفع معدل التضخم بنسبة مساهمة 68.4 % , علما أن الانفاق على هذا القسم الرئيسي يشكل 31.3 % وسبب ذلك ارتفاع أسعار فقرة الايجار.

واحتلت الملابس والاحذية المرتبة الثانية من حيث نسبة المساهمة , إذ تساهم في رفع معدل التضخم بـ 26.8 % ويشكل الانفاق على هذا القسم نسبته 7.3 % من انفاق الاسرة العر اقية .

وجاءت الاتصالات بالمرتبة الثالثة لتساهم في خفض معدل التضخم بنسبة مساهمة بلغت 11.9 % ويشكل الانفاق على هذا القسم 2.9 % من الانفاق الكلي للأسرة العر اقية .

واحتل قسم السلع والخدمات المتنوعة المرتبة الر ابعة من حيث المساهمة إذ ساهم هذا القسم بخفض معدل التضخم بنسبة مساهمة بلغت 8.4 % علما ان الانفاق على هذا القسم يشكل نسبة 3.9 % من الانفاق الكلي للأسرة العر اقية .

وجاءت التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة والاغذية والمشروبات غير الكحولية بالمرتبة الخامسة ليساهما في رفع معدل التضخم بنسبة مساهمة بلغت 7.9 % و 7.1 % على التوالي , علما ان الانفاق على قسم التجهيزات يشكل ما نسبته 6.4 %،ويشكل الانفاق على قسم الاغذية والمشروبات غير الكحولية ما نسبته 30.1 % من الانفاق الكلي للأسرة العر اقية .

واحتلت الصحة والتعليم والمرتبة السادسة إذ ساهما في رفع معدل التضخم بسنبة مساهمة بلغت 6.2 % و 5.2 % على التوالي، ويشكل الانفاق على مستوى الصحة ما نسبته 2.3 % وعلى قسم التعليم 0.9 % من الانفاق الكلي للأسرة العر اقية .

في حين ساهم قسم النقل في خفض معدل التضخم وبنسبة مساهمة بلغت -5.3 % ويشكل الانفاق على هذا القسم نسبة 11.1 % لتحتل المرتبة السابعة من حيث نسبة المساهمة .

وساهم قسم المطاعم في رفع معدل التضخم بنسبة مساهمة بلغت 4.1 % ليحتل المرتبة الثامنة من حيث نسبة المساهمة علما أن الانفاق على هذا القسم يشكل نسبة 1.4 % .

وجاء في المرتبة التاسعة قسم الترفيه والثقافة ليساهم في خفض معدل التضخم بنسبة -0.9 % ويشكل الانفاق على هذا القسم 1.6 % .

واخيرا احتل قسم المشروبات الكحولية والتبغ المرتبة العاشرة ليساهم في رفع معدل التضخم بنسبة مساهمة بلغت 0.8 % ويشكل الانفاق على هذا القسم نسبة 0.7 % .

ثانيا- معدلات التضخم والاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها :

ظاهرة التضخم تصيب الاقتصاد بأعراض مرضية خطيرة فأثاره السلبية على مستوى معيشة الافراد،و اثار اجتماعية على الفئات ذات الدخول المحدودة،كما له اثار سلبية على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من حيث الانتاج والتصدير والتجارة .

ومن أبرز الأثار الاقتصادية للتضخم ما يأتي :

1. التأثير على الدخل : اي انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد , كما يعيد التضخم توزيع الدخل بين الافراد أصحاب الدخل الثابت والمحدود أمثال موظفي القطاع الحكومي والقطاع الخاص اما الفئات التي تكون دخولهم متغيرة أمثال رجال الاعمال والتجار وارباب المهن الحرة كالأطباء والمحاميين والمحاسبين والمهندسين تكون دخولهم في تز ايد تزامنا مع موجات الغلاء.

2. المدخرات والعو ائد والتأثير عليها : ان معدل ارتفاع الأسعار اذا كان اعلى من نسبة الفائدة للودائع،فأن المعدل الحقيقي للفائدة اقل من معدل الفائدة المعلن،ومن ثم فان الحجم الحقيقي للودائع يتضاءل اي أن القيمة الحقيقية

لمدخرات الأفراد تنخفض بالتضخم.

3. (الصادرات والاستيرادات) التأثير على القطاع التجاري : ان المنافسة التي تتعرض لها الصناعة المحلية من الخارج يعود سببها الى ارتفاع سعر السلعة المنتجة محليا مقابل السلعة المستوردة ،مما ينتج في انخفاض الطلب على الصادرات المحلية وارتفاع عرض السلعة الأجنبية وهذا ما يطلق علية (الخلل أو العجز في ميزان المدفوعات) .

4. التنمية الاقتصادية والتأثير على مسيرتها : التضخم يؤدي الى الانخفاض في المدخرات ومن ثم الانخفاض للاستثمار وبالتالي هبوط معدل الاقتصاد وبالتالي تعرض الاقتصاد الى ما يعرف بحالة الركود لذلك فانه يؤثر تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية ويرسخ حالة عدم الثقة في الوضع الاقتصادي للدولة ومستقبلها الاقتصادي .

5. التأثير على مستوى التوظيف والعمالة : ان ما يحدث اثناء نشوب التضخم هو الركود الاقتصادي والانخفاض لمعدلات الانتاج وتوليد خسائر وخيمة للمؤسسات القائمة و اشهار الافلاس لبعضها , وهذا بدوره ينعكس على العمالة سواء بالتسريح أو التصفية أو انقضاء وجود فرص للعمل جديدة لتوظيف الشباب الو افد على العمل .

ثالثاً - الاثار الاجتماعية للتضخم :

تؤدي ظاهرة التضخم الى اعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع لصالح فئة منها (رجال الاعمال والتجار واصحاب المهن الحرة والحرفيين)،ولغير صالح الطبقة الوسطى من ذوي الدخول المحدودة , مما يصاحب التضخم اعادة تشكيل للبنية الاجتماعية وهذا ما يعكس أثار يمكن ايجازها بما يأتي :

1 - معاناة الاسر الفقيرة ومتوسطة الدخل و انخفاض الدخل الحقيقي لها وتدني مستويات معيشتها مما يضطرها الى الاكتفاء عن البعض من الضروريات .

2 - انبثاق مظاهر فساد اداري مثل الرشوة كخطوة لزيادة بعض دخول الفئات وخاصة الموظفين الحكوميين من أصحاب الدخول المحدودة , بالإضافة الى أنتشار مظهر سلبي لفئة في المجتمع مثل الكسب غير المشروع (النصب , الاحتيال , السرقة , الاتجار بالمخدرات ... الخ)

3 - تداول السلع الأقل جودة لرخص ثمنها والأقبال على الأسواق الشعبية و انتشار السلع المقلدة والشيوع في ظاهرة الغش التجاري .

4 - ارغام بعض الموظفين الى البحث عن اعمال ثانية للحصول على دخول إضافية توفر الحاجة الضرورية للمعيشة مما يؤدي الى ظهور المشاكل الاسرية والضعف الإنتاجي .

5 - عزوف العديد من الأفراد عن الزواج وتكوين الأسر الجديدة بسبب عدم القدرة على تحملهم لمصاريف الزواج مما يؤدي الى زيادة من العنوسة والانحراف الأخلاقي والمشاكل الاخرى .

6 - ارتفاع في نسب الطلاق وذلك لعدم الاستقرار للأسرة ماديا مما يدفع الى تفاقم المشاكل الاسرية وعدم التمكن من تغطية الاحتياجات للأسرة في ظل الارتفاع المستمر بالأسعار.

رابعا - علاقة معدل التضخم بالمتغيرات الاقتصادية :

تبرز أهمية المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بمعدل التضخم والتي قد تتسم بالإيجابية أو السلبية من فترة الى اخرى .

1. الناتج المحلي الاجمالي :

تتضح العلاقة التي تربط معدل التضخم بالناتج المحلي الإجمالي من خلال معامل انكماش الناتج الذي يعكس الحركات في معامل سعر ضمني للتغيرات في السعر وتركيب الناتج المحلي الإجمالي , ويحسب معامل الانكماش كمعدل بنسبة الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية / الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية .

إذ يلاحظ ان الزيادة في حجم الإنتاج من النفط هو السبب الرئيسي لدفع عملية النمو في الاقتصاد العراقي , وهذا

ما يعكس احادية الاقتصادية العراقي،إذ ما زال القطاع الحقيقي في العراق يعاني من انخفاض في المعدلات الإنتاجية، والتي تؤثر حالة القصور في العرض الكلي لقطاع حيوية في الاقتصاد , فالقطاع النفطي يحتل لوحده نسبة تزيد على 70 % من مكونات GDP , ومن هنا يأتي دور السياسة النقدية في اطار التنفيذ لعملياتها لإدارة السيولة وفي المسار تحدد بموجبه المعدلات لنمو الكتلة النقدية بما يوازي تدفقات حقيقية من السلع والخدمات اي لتحقيق الاعلى من المعدلات النمو المرغوبة في GDP بأدنى مستوى من التضخم السنوي .

2. الفقر ومستوى المعيشة والبطالة :

من ابرز التأثيرات الهامة لظاهرة التضخم في المجتمع هي اعادة توزيع الدخل لغير صالح الفئات الفقيرة والمتوسطة , إذ إن التضخم ساهم في تآكل القوة الشرائية لدخول كثير من هذه الفئات المحدودة الدخل وأصحاب المعاشات والمتقاعدين والذين يعتمدون على مساعدات الضمان الاجتماعي .

فتكلفة التضخم تتسع بدرجة أكبر على عاتق الفقراء لانهم يفتقرون الى الثروة التي تمكنهم من تنويع اصولهم وتحويلها الى اصول لا تتأثر بالتضخم .

ولا يقتصر تأثير التضخم على مستوى المعيشة (طلب الحاجات الأساسية من السلع والخدمات) و انما يشمل الحاجات الأساسية الاخرى التي لا يمكن الحصول عليها مقابل المال (الأمان الشخصي والأمراض المزمنة والإعاقات وخلو البيئة من التلوث) .

ويستند مستوى المعيشة على مؤشرين هما مؤشر الأسعار والأجور, إذ يصبح مؤشر الأسعار لا قيمة له اذا لم يرتبط بمستوى المعيشة،فانخفاض القوة الشرائية للأفراد نتيجة لارتفاع الأسعار يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي وتباطؤ عجلة الإنتاج،لذا فأن العلاقة بين مستوى المعيشة ومعدل التضخم علاقة عكسية لان كل زيادة في الأسعار تعني انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد واستبعاد الصحاب الدخول المحدودة لمجموعة من السلع والخدمات الامر الذي ينعكس على مستوى رفاهية الفرد .(يحي،وداد يونس 2001 :129) .

يخلق التضخم بيئة لا تتناسب مع الاستثمار سواء للقطاع المحلي أو الأجنبي ويزداد عدد العاطلين عن العمل حيث تنحصر الفرص القليلة للعمل في الوظائف الحكومية وتكون فرص العمل المعروضة غير الحكومية اقل بكثير من الطلب عليها , ولا تحقق الدولة نمو اقتصادي وهي تعاني من مشكلة البطالة بالمعدلات التي تساوي نسبة الزيادة في الكمية للنقود المتداولة .

3. التضخم وسوق الاوراق المالية :

يعمل سوق الأوراق المالية على الحد من معدلات التضخم وامتصاص فائض السيولة النقدية وتوظيفها في الأوراق المالية بدلا من توجهها نحو الاستهلاك وهذا له تأثير في النشاط الاستثماري بسبب العلاقة العكسية بين التضخم وبين الطلب على الأوراق المالية , فارتفاع مستوى الأسعار ينطوي على انخفاض الطلب على الأسهم والسندات لأنه سيجعل الفائدة الحقيقية منخفضة .

وللتضخم تأثير مباشر وغير مباشر في أسعار الأسهم فتأثيره المباشر هو التأثير في الأسعار السوقية اليومية للسهم , وذلك لأن ارتفاع معدل التضخم يجعل المستثمرين يطلبون معدل عائد أعلى عند الاستثمار في الاسهم نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية للأوراق والذي يجعل المستثمر يطلب سعر أعلى لسلعته حتى يواجه الارتفاع العام في السوق .

أما التأثير غير المباشر فهو من خلال مقومات الإنتاج التي تستخدمها منظمات الأعمال في عملية أنتاج السلع والخدمات التي تؤثر على أسعارها , ولعل اسوء تأثير للتضخم هو خلق حالة من الارتباك وتعقيد عمليات تقدير التكاليف والتدفقات النقدية للمؤسسات المستثمرة بالأوراق مما تخلق حالة من عدم الاطمئنان للاستثمار وبالتالي تراجعه , وكذلك الحال بالنسبة للسندات. (عمران،وليد،2014 : 36)

4. العجز ومعدلات التضخم :

هناك علاقة تبادلية تجمع بين معدل التضخم والموازنة العامة , فعجز الموازنة ناجم في الأساس من التزايد في النفقات العامة اللازمة مقابل تراجع حصيلة الايرادات،والمشكلة لا تكمن في العجز بحد ذاته و انما بطرق تمويل العجز والذي غالبا ما يكون له اثار تضخمية ومن ثم ارتفاع في الأسعار وتدهور في قيمة النقود الذي يؤدي الى زيادة في النفقات العامة وزيادة كمية النقود لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات , من هنا فأن التضخم سيؤدي الى زيادة العجز في الموازنة العامة والعجز سيفاقم في معدلات التضخم بسب طرق التمويل المتبعة .

ان زيادة الأنفاق مع عدم مرونة الجهاز الانتاجي المحلي أدى الى بروز ضغوط تضخمية تركت أثارها السلبية على حركة الإنتاج المحلي والمستويات المعيشة والقدرات الشرائية للفرد , وأن النفقات التي يغلب عليها طابع استهلاكي تشكل النسبة الكبيرة من GDP بسبب الانفاق على الرواتب والأجور . ولذلك لابد من تفعيل دور السياسة المالية باتخاذها اجراءات من بينها ترشيد الأنفاق الاستهلاكي الحكومي وخاصة في المجالات التي لا يترتب عليها أثار سلبية على مستويات الاستهلاك الضرورية للمواطنين , والحد من مقدار العجز في الموازنة العامة وتقليص العجز من خلال أعادة تحديد أولويات الأنفاق العام باتجاه محاربة أوجه الإسراف والتبذير وخاصة في مجال الأنفاق الجاري .

5. سعر الفائدة ومعدل التضخم :

يعد التضخم أحد العوامل الرئيسية التي تقرر مستوى أسعار الفائدة والتي لها أهمية كبيرة بالنسبة للاستثمار , فالتضخم يؤثر على أسعار الفائدة ويرفعها مما يقلل من التوجه الى الاقتراض وبالتالي انخفاض مستوى الطلب عندها يقل مستوى الإنتاج وهذا يؤدي الى ارتفاع معدلات البطالة .

فأسعار الفائدة تؤثر وبشكل مباشر على اسواق الائتمان (القروض) بسبب ارتفاع معدلها الذي جعل من الاقتراض أكثر تكلفة من خلال التغير في أسعار الفائدة .

أما انخفاض أسعار الفائدة فيكون محفز للاقتراض،ومن ثم يزداد الطلب ويتحرك الاقتصاد بشكل ايجابي وبطبيعة الحال سوف يخلق التضخم , ولذا تكمن مسؤولية البنك المركزي ومن خلال سياسته النقدية برصد مؤشرات التضخم مثل مؤشر أسعار المستهلك والأرقام القياسية لأسعار المنتجين وبذل جهد أكبر للحفاظ على الاقتصاد في حالة توازن , ومن المعلوم ان أحد الأسباب الرئيسية للتذبذب في المستوى العام للأسعار هو زيادة كمية النقود عن حجم السلع والخدمات المتداولة في الاقتصاد وقد يرافق التوسع في عرض النقد جراء زيادة الايرادات النفطية وتوسع الأنفاق الحكومي الى تصاعد معدلات التضخم .

فالعلاقة التي تربط معدلات التضخم بسعر الفائدة هي علاقة عكسية حيث ان انخفاض مقدار الفائدة التي يدفعها المقترض سوف يزيد من استهلاكه وبالتالي زيادة التضخم والعكس صحيح في حالة انخفاض معدلات الفائدة .

جدول رقم (3) بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة 2017 – 2020

	2017	2018	2019	2020
نمو الناتج المحلي الحقيقي	- 2.5	- 0.6	3.9	- 4.7
التضخم	0.1	0.4	- 0.2	0.8

المصدر: الهيئة الوطنية لاستثمار/ الدائرة الاقتصادية , السياسة النقدية في العراق اصلاحاتها وتحدياتها الجديدة , الباحث الاقتصادي د. باسم عبد الهادي حسين .

يتضح من الجدول أعلاه ان الناتج المحلي الحقيقي آخذ في التدهور نتيجة لضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية في تكوينه كالتدهور الكبير الذي أصاب قطاع الصناعة التحويلية وتوقف المشاريع الصناعية فضلاً عن

أهمال القطاع الزراعي تدهور خطير بحيث إن جميع المنتجات الأستهلاكية من المواد الغذائية تعتمد على الأستيراد وهذا ساهم في أرتفاع معدل التضخم في العراق . والجدول ادناه يوضح حجم الناتج المحلي الأجمالي وتذبذبه وخاصة بعد عام 2015 و 2016 وتحسن بسيط بعد ذلك .

جدول رقم (4) الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2010 – 2019)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP مليار دينار
2010	138.5
2011	185.7
2012	218.0
2013	234.6
2014	228.4
2015	164.7
2016	166.6
2017	190.6
2018	212.4
2019	219.1

المصدر: د. باسم عبد الهادي حسين الابراهيمي , السياسات الاقتصادية في العراق والتحديات والفرص , تموز 2020 , عمان , مؤسسة فريدريش إيبرت , مكتب عمان , 2020 .

يلاحظ من الجدول اعلاه ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي بدأت بالتدهور اعتباراً من عام 2015 والتي انخفض فيها قيمة الناتج من 228.4 عام 2014 الى 164.7 عام 2015،ثم بدأ بالتزايد بعد ذلك ولا يعود ذلك الى أرتفاع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأنتاجية و انما الى أرتفاع أسعار النفط بعد عام 2014،ورغم ذلك لم تزداد قيمة الناتج المحلي الأجمالي الا بما كانت علية عام 2014 حيث بلغ 219.1 مليار دينار عام 2019 .

والجدول التالي يوضح اتجاهات مسار معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)

جدول رقم (5) اتجاهات مسار معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2020)

السنة	الرقم القياسي للأسعار	معدلات التضخم
2003	181.3	32.6
2004	230.1	26.9
2005	120.7	37.1
2006	185.8	53.1
2007	242.5	30.8
2008	248.5	12.7
2009	122.1	8.3
2010	125.1	2.5
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9
2014	142.7	2.2
2015	148.0	1.4
2016	104.1	0.5
2017	104.3	0.2
2018	104.7	0.4
2019	104.5	0.8
2020	105.1	5.6

المصدر: جمهورية العراق- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء , المجموعة الاحصائية السنوية للأعوام 2003-2020.

يتضح من الجدول اعلاه ان اعلى معدل للتضخم كان عام 2006 حيث بلغ 53.1 %،ثم بعد ذلك بدأ بالانخفاض حتى وصل الى ما دون 1% بين عام 2015 – 2019،ثم بدأ بالارتفاع حتى وصل عام 2020 الى 5.6 ،وفي الحقيقة ان التضخم الذي يعاني منه الافراد اكبر مما تعكسه الارقام الرسمية،مما يعني ان السياسة النقدية لم تكن فعالة للحد من التضخم الحقيقي الذي ساهم في تدهور القوة الشرائية خاصة لأصحاب الدخول المحدودة .

الأستنتاجات و التوصيات .

أولاً- الأستنتاجات :

1. يتضح ان العراق يعاني من المشكلات البنيوية التي تتعلق مخرجاتها بغياب التنمية الاقتصادية , إذ لم تستطع السياسات الاقتصادية من استثمار الموارد الريعية التي حصل عليها العراق من النفط جراء تعرض تلك الموارد للضياع والهدر.
2. لم تكن السياسة النقدية سوى أداة بيد الدولة وان العرض النقدي لم يكن الا مصدراً من المصادر التمويلية

للموازنة العامة .

3. إن زيادة العرض للنقد وبمعدلات مرتفعة ادى الى زيادة الكدمات في الاقتصاد العراقي والى انجلاء قيمة الدينار العراقي ازاء العملات الاجنبية .

4. بالرغم من استقلالية البنك المركزي وفق القانون العراقي عن الحكومة لكن القدرة للسياسة النقدية للسيطرة على نمو عرض النقد كانت محدودة لكون الاساس النقدي يزداد نتيجة زيادة الرصيد للموجودات الأجنبية عن طريق القطاع النفطي وبالتالي يسود أثر الهيمنة المالية النفطية .

5. تلقت السياسة النقدية في العراق لتحديات كبيرة خلال العام 2014 لتحقيق عملية الاستقرار المالي أثر التعرض الى أزمات مزدوجة تمثلت بالسيطرة من قبل فلول داعش على عدة مناطق من العراق أعرض عن انخفاض أسعار النفط ورغم هذه الظروف السياسية الصعبة استطاعت السياسة النقدية الى الحد ما في التخطي لهذه الازمة من ناحية استعمالها لأدواتها التقليدية والحديثة .

6. تم الاعتماد على التوسع في الإصدار النقدي وبشكل كبير لتمويل مجموعة من التخصيصات وسد العجز الكبير في الموازنة الذي كان يزيد عن 50% منها مما أدى الى تفاقم ظاهرة التضخم والانخفاض في القوة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود , وبالتأكيد فان النجاح الذي حققته السياسة النقدية يتوقف على عنصرين هما السيطرة على سعر الفائدة وعرض ومن أجل السيطرة على التضخم من خلال عرض النقد يجب أن يكون معدل النمو النقد يوازي أو اقل من معدل النمو للدخل النقدي .

7. توفر الفرصة للسياسة النقدية في رفع كفاءة أداء سوق الأوراق المالية تأثير مناسبة على الاصدار النقدي المغزى منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دعم عملية الحد والتخفيض لمستويات التضخم في الاقتصاد ،ذ تعد السياسة النقدية من العناصر المعتمدة والتي تؤثر في الطلب الإجمالي ومن ثم على المعدلات للنمو الاقتصادي .

ثانيا- التوصيات :

1. ضرورة تفعيل عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أجل النهوض بالو اقع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل لتقليل أثر الصدمات الخارجية .

2. معالجة ظاهرة العجز للموازنة العامة حيث يستوجب الأمر باتباع سياسة ضبط الانفاق وبالأخص الانفاق غير المنتج

3. السعي نحو تبني أطار مؤسساتي كفوء يدعم الاستقلالية للبنك المركزي ويتسم بالانضباط المالي والاحتفاظ بمصادر بديلة لتمويل العجز.

4. تحسين كفاءة الاداء لسوق الأوراق المالية في العراق باعتباره النافذة المهمة لتشجيع النمو الاقتصادية والمصدر الأساس في التوازن عن طريق عمليات التمويل في النشاطات الاقتصادي والحث على التشجيع للائتمان المحلي ونشر الوعي المصرفي .

5. ضرورة تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وذلك عن طريق تحول تدريجي من طبيعة ريعية في الاقتصاد ودعم نمو القطاعات الإنتاجية الأساسية وتطبيق برنامج اصلاحي هدفه زيادة في المعدلات للنمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص في المشاركة لعملية التنمية .

6. إن تلعب السياسة النقدية دور فاعل في الحد من التضخم وتقليل معدلات البطالة لما يتبعها من المخاطر على الصعيد الاحتياطي والسياسي والأجنبي .

7. ابعاد السياسة النقدية عن الأهداف السياسية اي ضرورة الفصل بين السياسة والاقتصاد والكف عن جعل البنك المركزي الر افعة المالية للحكومة .

8. تدعيم اجراءات البنك المركزي من خلال الاحتفاظ باحتياطيات اجنبية متنوعة والتخفيف من اعتماد الدولار

فقط كعملة احتياط والعمل في تشكيل سلة للعملات الأجنبية للحد من التقلبات في القيمة للاحتياطي لدى البنك المركزي جراء تذبذب سعر صرف الدولار في البورصات العالمية.

9. تفعيل الأدوات النقدية للبنك المركزي والتطوير والزيادة لكفاءة سوق الأوراق المالية في العراق لمواكبة تطورات الأسواق العالمية التي تشهدها .

10. تفعيل وتنشيط القطاع المصرفي بما يخدم بناء القاعدة التحتية المصرفية المتطورة لتواكب التطورات التي تشهدها المصارف الاقليمية والعالمية .

11. العمل بجدية من قبل السلطات النقدية على انشاء صناديق سيادية واستثمار الأموال في هذه الصناديق لتوفير موارد مالية من مصادر أخرى غير النفط .

المصـادر :

1. البنك المركزي العراقي – دائرة الاحصاء والابحاث نشرات متفرقة .

2. البنك المركزي العراقي،مجلة الدراسات النقدية والمالية،المؤتمر السنوي الرابع،عدد خاص،10 كانون الاول 2018 ،مجلة علمية يصدرها البنك المركزي العراقي،دائرة الاحصاء والبحوث .

3. الابراهيمي, باسم عبد الهاي حسين, " السياسات الاقتصادية في العراق والتحديات والفرص " , تموز 2020 , عمان , مؤسسة فريدريش إيبرت , مكتب عمان , 2020 .

4. الابراهيمي, باسم عبد الهادي حسين . الهيئة الوطنية لاستثمار / الدائرة الاقتصادية , السياسة النقدية في العراق اصلاحاتها وتحدياتها الجديدة , الباحث الاقتصادي .

5. بندر, رجاء عزيز& كاظم, ايمان عبد الرحيم " دراسة قياسية لحالة الاقتصاد العراقي للمدة 1980 – 2016 .،مجلة الدراسات النقدية والمالية،المؤتمر السنوي الرابع،عدد خاص،10 كانون الاول 2018 ،مجلة علمية يصدرها البنك المركزي العراقي،دائرة الاحصاء والبحوث .

6. الخزرجي , ثريا ," السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر" , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد 23 , 2010 .

7. عطو،سامي فاضل،" دراسة حول تطور هيكل القطاع المالي وادوات السياسة النقدية والمصرفية لتفعيل الاقتصاد العراقي "،مجلة الرشيد المصرفي،العدد 2002،7 .

8. صالح،مظهر محمد " السياسة النقدية في مواجهة التضخم " بحث مقدم الى ندوة الاثار الايجابية والسلبية لعملية وضع قيمة الدينار العراقي " ندوة اقامها البنك المركزي العراقي،بغداد، 2007 .

9. يحي،وداد يونس،" النظرية النقدية (النظريات،المؤسسات،السياسات)،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / الجامعة المستنصرية،بغداد،2001 .

10. ثويني،فلاح حسن،" التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق " المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،المجلد الثالث،العدد 2005،8 .

11. وليد،عمران،" دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم – دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستير مقدمة الى قسم التسيير،تخصص مالية،جامعة ام البواقي ،الجزائر،2014 .

12. وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء , قسم الارقام القياسية لسنوات مختلفة.

13. وزارة التخطيط،دائرة السياسات الاقتصادية والمالية،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات " التضخم السنوي للاقتصاد العراقي للعام 2013 – اذار 2014 " .